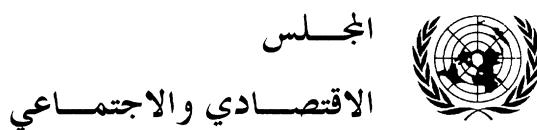


Distr.
LIMITED

E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2/Supp.2
29 March 2005
ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الثالثة والعشرون
دمشق، ١٢-٩ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٧ (أ-٢) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة

متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثانية والعشرين

إنشاء لجنة للمرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا:
القرار ٢٤٠ (د-٢٢)

موجز

اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الثانية والعشرين القرار ٢٤٠ (د-٢٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بشأن إنشاء لجنة للمرأة تتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء متخصصين في شؤون المرأة، وتتولى تحديد الأولويات وتنسيق الخطة ووضع برامج عمل الإسكوا المعنية بالمرأة.

وتنفيذاً لهذا القرار، اضطلعت الأمانة التنفيذية للإسكوا بمجموعة من الأنشطة المتنوعة.
ويتضمن هذا التقرير عرضاً مقتضباً عن الأنشطة التي أنجزت تنفيذاً لبنود القرار ٢٤٠ (د-٢٢).

أولاً- إنشاء لجنة المرأة وعملها

١- طلبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في قرارها المشار إليه ٢٤٠ (د-٢٢) من الأمين التنفيذي للإسكوا إقامة مركز للمرأة في الأمانة التنفيذية يتولى مهمة أمانة سر لجنة المرأة، وقررت أن تقد هذه اللجنة اجتماعاتها مرة كل سنتين ابتداءً من عام ٢٠٠٤، على أن تعقد اجتماعاً تأسيسياً قبل نهاية عام ٢٠٠٣.

٢- وتنفيذًا لبنود القرار المشار إليه، أصدرت الأمين التنفيذي للإسكوا قراراً إدارياً بإقامة مركز المرأة في الإسكوا يرتبط مباشرة بالأمين التنفيذي وعيّنت مديره لهذا المركز ابتداءً من أول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويتولى هذا المركز حالياً مهمة أمانة سر لجنة المرأة. وتتولى لجنة المرأة رصد التطورات في أوضاع المرأة وتطوير المؤشرات لقياس التقدم المحرز على هذا الصعيد، ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية والإقليمية المعنية بالمرأة وتنسيق الجهود وتوحيد المواقف بين الدول الأعضاء في المحافل الدولية، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعداد وتنفيذ المشاريع الميدانية للنهوض بالمرأة وتمكينها وتقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء لتحقيق هذا الغرض وإيجاد التمويل اللازم لذلك، وإيلاء المرأة الفلسطينية والمرأة في المناطق التي تسودها النزاعات والحروب الاهتمام اللازم.

٣- وعقدت لجنة المرأة دورتها الأولى التأسيسية في بيروت يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وكان من أهدافها: مراجعة وتقييم ما تم تنفيذه بشأن النهوض بالمرأة بعد عشرة أعوام على عقد المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥ من خلال استعراض أهم الإنجازات التي حققتها المرأة والعقبات والتحديات التي واجهتها في تنفيذ منهاج عمل بيجين، وذلك تحضيراً للتقييم العشري الذي كان سيعقد في نيويورك في آذار/مارس ٢٠٠٥؛ استعراض مهام عمل لجنة المرأة في الإسكوا وبرنامج عمل مركز المرأة في ضوء تلك المهام؛ التعرف على احتياجات الدول في مجال تمكين المرأة من خلال مداخلات واقتراحات تقدمها للأمانة التنفيذية لأخذها في الاعتبار عند إعداد برنامج عمل مركز المرأة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. واستعرضت الدورة مؤشراً لقياس وضع المرأة العربية كانت الإسكوا قد أعدته وطورته بالإضافة مؤشرين جديدين إلى المؤشرات الأساسية المتفق عليها، وهما المؤشر القانوني والمؤشر الثقافي الذي يقيس العادات والتقاليد والأعراف، ولا يزال هذا المؤشر في طور الدراسة والاختبار.

٤- وانتهت الدورة الأولى إلى مجموعة من التوصيات وجهت إلى الحكومات والى الإسكوا، وركزت على الالتزام بوضع برنامج شامل لبيجين +١٠؛ وتقديم المساعدة الفنية للدول العربية في إعداد تقاريرها الوطنية حول تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة وكذلك التقارير المتصلة بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ ومراجعة وتقييم مؤشر قياس وضع المرأة العربية واحتباره؛ وتوطيد أواصر التعاون والتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث في جميع أعمال التقييم والمتابعة لمؤتمر بيجين. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة بعقد دورات

لجنة المرأة كل عام، بدلاً من مرة كل عامين، ورفع توصية إلى اللجنة الوزارية في دورتها الثالثة والعشرين للنظر فيها^(١).

- ٥ - وعقدت لجنة المرأة دورتها الثانية ضمن "المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام" في بيروت في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤. وشمل المؤتمر أيضاً اجتماع فريق الخبراء لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والاجتماع الثاني للهيئة الاستشارية الإقليمية للمنظمات غير الحكومية لدى الإسكوا. واستهدفت هذه الدورة في المقام الأول التحضير وتنسيق المواقف للاستعراض الشامل لبيجين +١٠؛ ورصد الإنجازات خلال السنوات العشر التي تلت مؤتمر بيجين وتحديد العقبات وطرح الإجراءات المنوي اتخاذها وتقديم حصيلة إلى لجنة وضع المرأة التي ستعقد دورتها التاسعة والأربعين في نيويورك من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥، بقصد لحظتها في الوثيقة الشاملة التي ستعدها اللجنة، والتي سترفع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحيث تتضمن الإحاطة علماً بظروف المنطقة وحاجاتها. ولهذا الغرض أعدت الإسكوا التقرير الإقليمي العربي للمراجعة والتقييم العشري لتفيذ منهاج عمل بيجين. وهذا التقرير ركز على الإنجازات التي حققتها الدول العربية والعقبات التي واجهتها في تتفيز منهاج العمل استناداً إلى ردود ١٨ من أصل ٢٢ من الدول العربية على الاستبيان الذي وجهته الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى الحكومات بهذا الشأن.

- ٦ - واعتمدت لجنة المرأة في دورتها الثانية مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي شكلت إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام، ودعت جميع حكومات الدول العربية إلى تتفيزه. وتحت لجنة الحكومات العربية على تعزيز الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وذلك بتخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية لها. وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا تقديم الخدمات الاستشارية، بناءً على طلب البلدان الأعضاء، في مجال النهوض بالمرأة وتمكينها، وتعزيز الآليات الوطنية وتقديم الدعم في إعداد التقارير عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ودمج قضايا الجنسين في السياسات والبرامج. وركز إعلان بيروت خصوصاً على دعم دور المرأة في البرلمانات العربية، وفي السلطة التنفيذية واتخاذ القرار، وفي المجتمع المدني، وفي المجالات الإعلامية والفكرية والثقافية، وذلك بوضع نصوص للمستلزمات والتدابير والإجراءات والسياسات المطلوب تتفيزها في السنوات العشر المقبلة لتمكين المرأة العربية وتحسين أوضاعها وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

- ٧ - وفي ختام الدورة الثانية للجنة المرأة، قدمت الأمين التنفيذي شهادات تقدير، تتفيزاً للتوصية الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الأولى بهذا الشأن، إلى كل من السيدة سوزان مبارك تقديرأ لإطلاق مبادرة المرأة من أجل السلام، والشيخة فاطمة بنت مبارك آل نهيان لدعمها قضية المرأة العربية، واسم الراحلة السيدة لور مغيزل لدفاعها عن حقوق المرأة، والمرأة الفلسطينية لصمودها من أجل حق تقرير المصير، والمملكة المغربية لإصدار مدونة الأسرة^(٢).

(١) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، لجنة المرأة، تقرير لجنة المرأة عن دورتها الأولى، بيروت، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، E/ESCPA/WOM/2003/IG.1/9، ص ٤.

(٢) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، لجنة المرأة، تقرير المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام، بيروت، ١٠-٨ تموز/يوليو ٢٠٠٤، E/ESCPA/WOM/2004/IG.1/6.

ثانياً - البرنامج الفرعى ٧ - تمكين المرأة والنهوض بها

-٨- إلى حين إنشاء مركز المرأة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ كان قسم المرأة والتنمية، الذي تحول لاحقاً إلى فريق تمكين المرأة وإدماج النوع الاجتماعي التابع لشعبة التنمية الاجتماعية في الإسکوا يتولى قضایا المرأة. وضمن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، استحدث البرنامج الفرعى ٧ المعنى بالنهوض بالمرأة وتمكينها، وأفردت له ميزانية مستقلة تحت برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

-٩- واستعرضت لجنة المرأة البرنامج الفرعى المذكور في دورتها الثانية، وأعربت عن ارتياحها لتضمين الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ برنامجاً فرعياً خاصاً بالنهوض بالمرأة وتمكينها. وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية تخصيص الموارد البشرية والمالية الازمة لمركز المرأة في الإسکوا في إطار برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ليتمكن المركز من الاضطلاع بالمهام الموسعة المنوطة به. ويسعى المركز جاهداً لإيجاد تمويل من خارج الميزانية العادية لتنفيذ المهام الموسعة المنوطة به، وقد ساهم منذ إقامته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بالحصول على وظيفة واحدة لخبيره في شؤون المرأة تمويلها الحكومية الهولندية لمدة ثلاثة سنوات، وعلى نحو ٤٠٠٠٤ دولار أمريكي (أربعين ألف) لتمويل الأنشطة التي يضطلع بها، بالإضافة إلى حصوله على تمويل إضافي من البرنامج العادي للتعاون الفني في الإسکوا لتنفيذ المشاريع الميدانية وتقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء. وقد أعلنت ممثلة دولة الإمارات العربية المتحدة عن إنشاء صندوق الشیخة فاطمة بنت مبارك في الإسکوا للنهوض بالمرأة العربية.

-١٠- وبمقتضى مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يزمع عقد الدورة الثالثة للجنة المرأة في بيروت في عام ٢٠٠٦، على أن تنظر الإسکوا في دورتها الحالية، في التوصية الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الأولى بعدد دورات اللجنة مرة كل عام، بدلاً من مرة كل عامين، لاتخاذ قرار بهذا الشأن، وتحتاج في الاعتبار الأعباء المالية المتربطة على العمل بهذه التوصية.